أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/03/05م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

أميركا تنضم إلى روسيا والسعودية بإنتاج نفطي يفوق 10 ملايين برميل..... 3

لماذا تطارد واشنطن باكستان بتهمة الإرهاب؟..... 6

الغرب إلى إنهاء فكرة العالم العربي..... 10

أميركا تنضم إلى روسيا والسعودية بإنتاج نفطي يفوق 10 ملايين برميل

وليد خدوري الحياة 4\3\2018

أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأميركية (إدارة المعلومات) أن الولايات المتحدة أنتجت عام 2017 نحو 9.3 مليون برميل من النفط الخام، وأن هذا المعدل سيرتفع هذه السنة الى نحو 10.3 مليون برميل، وهو أعلى معدل لإنتاج النفط الخام الأميركي منذ السبعينات. وتتوقع إدارة المعلومات استمرار زيادة معدل الإنتاج الأميركي في 2019 الى 10.8 مليون برميل يومياً. وكما هو معروف، فإن السبب الرئيس لهذه الزيادات هو ارتفاع إنتاج النفط الصخري.

تضم مجموعة الدول التي تنتج 10 ملايين برميل يومياً، السعودية وروسيا والولايات المتحدة. وحيازة طاقة إنتاجية تبلغ 10 ملايين برميل يومياً تعني إمكان كل من هذه الدول الثلاث إنتاج 10 في المئة تقريباً من مجمل الإنتاج النفطي العالمي، الذي يبلغ نحو 100 مليون برميل يومياً.

بلغت الزيادة السنوية لإنتاج الولايات المتحدة بين عامي 2017 و2018 نحو 1.5 مليون برميل يومياً، (معظمها أو نحو 1.2 مليون برميل يومياً من النفط الصخري ونحو 300 ألف برميل من حقول جديدة في خليج المكسيك ستدخل الإنتاج هذا العام). ويبلغ خفض إنتاج مجموعة الـ24 (الأقطار الأعضاء في «أوبك» ودول منتجة أخرى، بخاصة روسيا) نحو 1.8 مليون برميل يومياً. من ثم تشكل زيادة الإنتاج الأميركي التحدي الأهم لتقليص فائض المخزون النفطي التجاري العالمي الذي تحاول مجموعة الـ24 تحقيقه للحصول على استقرار الأسواق. وتشكك إدارة المعلومات في إمكان تحقيق التوازن المنشود في الأسواق خلال عامي 2018 و2019. وتتوقع زيادة المخزون النفطي في الدول الغربية، إضافة الى زيادة إنتاج مجموعة الـ24 تدريجاً من 2017 الى 2019. وفي ضوء هذه الفرضيات، تتوقع إدارة المعلومات تغير سعر برميل نفط «برنت» من معدله السنوي البالغ 54 دولاراً في 2017 الى 60 دولاراً هذه السنة ونحو 61 دولاراً في 2019. وتتوجب مقارنة هذه الأسعار المفترضة بسعر «برنت» الحالي البالغ نحو 63–70 دولاراً. فهذا يعني أن التوقعات تشير الى صعوبة ارتفاع الأسعار فوق 70 دولاراً خلال هذا العام، نظراً الى استمرارية فائض المخزون.

كما تشير إدارة المعلومات الى سياسات إدارة الرئيس دونالد ترمب في إفساح المجال للشركات البترولية للاستثمار النفطي في 90 في المئة من الجرف القاري الأميركي، وفقاً لبيان صادر في أوائل كانون الثاني

(يناير) الماضي عن وزارة الداخلية الأميركية المسؤولة عن الثروة الطبيعية في هذه المناطق. وأحدث السماح للشركات البترولية بالاستثمار في هذه المناطق البحرية، ضجة كبيرة من جانب الكثير من منظمات المجتمع المدني الأميركية التي تدافع عن البيئة وتتخوف من احتمال حصول تلوث بيئي على السواحل الأميركية. وتعتبر سياسة فتح الجرف القاري الأميركي للاستثمار النفطي، واحدة من السياسات المتعددة المثيرة للجدل للرئيس ترامب في الولايات المتحدة. من المتوقع أن تعلن الحكومة الفيديرالية 47 دورة تراخيص تمتد لخمس سنوات للاستثمار في الجرف القاري الأميركي، ما يعني أن آثارها على الأسواق النفطية العالمية لن تعطي ثمارها قبل النصف الثاني من العقد المقبل.

تعكس ظاهرة الزيادة العالية والسريعة لإنتاج النفط الصخري، الذي تصاعد إنتاجه الى أكثر من 6 ملايين برميل يومياً، الفرق الكبير بين انعكاسات مستويات الأسعار على أنماط إنتاجه مقارنة بالنفط التقليدي الذي يحتاج الى فترات أطول من النفط الصخري للتكيف عند تغيير الأسعار. كما تعكس بروز ثلاث ظواهر جيوسياسية مهمة، أولاها انبثاق دور جديد دولياً للولايات المتحدة على صعيد الطاقة. فمن ناحية حققت واشنطن هدفها في استقلالية الطاقة، ما سيمكنها من تحقيق تغييرات ديبلوماسية طالما أعلنت عنها، في طليعتها أولويات سياستها الديبلوماسية في تقليص الاعتماد على الدول النفطية العربية، وأولوية اهتمامها بالدول النامية ذات الاقتصاد المستدام، بخاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية.

ثانياً، لعب دور مهم في أسواق النفط العالمية. وقد كانت الولايات المتحدة تلعب هذا الدور سابقاً، لكن كأكبر مستهلك ومستورد للنفط الخام. أما الآن، فهي لا تزال أكبر مستهلك (نحو 20 مليون برميل يومياً)، لكنها تحولت مصدّراً للنفط بدلً من أن تكون مستوردة له. ثالثاً، دفعت هذه التغيرات مجموعتين مهمتين، «أوبك» وبعض الدول المنتجة غير الأعضاء في المنظمة، خصوصاً روسيا، الى تأسيس تحالف جديد (مجموعة الدول الـ24)، لحماية اقتصاداتها من خلال استقرار الأسواق. وكما هو معروف، فإن مجمل تاريخ صناعة النفط العالمية، منذ مطلع القرن العشرين، قد بني على هذا النوع من التكتلات، بدءاً من توسع شركة «ستاندرد» الأميركية، الى بروز دور الشركات النفطية العملاقة في الربع الأول من القرن العشرين في ضوء تكتل «اكناكاري» السري. وقد تحولت هذه المجموعات الى الدول المنتجة ذاتها، مثل «أوبك» و «وكالة الطاقة الدولية». وما مجموعة الدول الـ24 الفتية إلا آخر محاولة في هذا المسار، وهي

تبني على نجاحها المشترك في استقرار الأسواق منذ اوائل عام 2017 من خلال التعاون والتنسيق النفطي بين موسكو والرياض.

لا شك في أن مستقبل النفط يمر في مرحلة تاريخية دقيقة. فمن ناحية، تستثمر الشركات النفطية مئات بلايين الدولارات سنوياً لاكتشاف حقول جديدة، حتى في مناطق نائية وصعبة ذات كلف باهظة الثمن، مثل أعماق المحيطات والقطب الشمالي، ناهيك بإنتاج النفوط غير التقليدية مثل النفط الصخري. لكن في الوقت ذاته، هناك زلزال يضرب صناعة الطاقة العالمية، من اكتشافات علمية تطور استخدام الطاقات المستدامة (الشمس والرياح) وتزيد إمكانات تخزين هذه الطاقات، إذ أصبح الإنتاج التجاري للطاقات المستدامة مسألة وقت، لا افتراضاً بعيد المدى. اذ تدل المعطيات المتوافرة، من تشريع قوانين جديدة في الكثير من الدول الى فرض استخدام الطاقات المستدامة إضافة الى الابتكارات العلمية، على إمكان لعب هذه الطاقات دوراً بارزاً وتجارياً على المستوى العالمي، بدءاً من منتصف هذا القرن.

لماذا تطارد واشنطن باكستان بتهمة الإرهاب؟

نبيل الفولي الجزيرة نت 5\3\2018

ثمة حرب صامتة بين الولايات المتحدة الأميركية وباكستان؛ تريد منها الأولى إخضاع حليفتها "المتمردة" وإدخالها بيت الطاعة راغبة أو راغمة، حتى سعت واشنطن مؤخرا -وبكل قوة- إلى إدراج إسلام آباد في قائمة الدول الداعمة للإرهاب.

كما منعت عنها معوناتها الاقتصادية المتعلقة بالجانب الأمني، متهمة إياها بأنها لا تقوم بواجبها في مكافحة الشبكات الإرهابية في بلادها. وأضافت إلى هذه الإجراءات المراقبةَ الصارمة والخاصة لأحوال الحريات الدينية في باكستان. فما حقيقة الحرب التي يشنها الأميركيون على حليفتهم؟ وما أهدافها وجذورها؟

جذور الأزمة

حققت الولايات المتحدة إنجازا تاريخيا بدعم الحرب ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان عقب غزوه لها عام 1979، فاستطاعت -بدعم حربي ودبلوماسي سخي لمجموعات المجاهدين- أن تُخرج الغزاة منها مهزومين بعد عشر سنوات، وهو ما أسهم -بعد سنوات قلائل- في انتهاء حقبة الحرب الباردة.

تأكد الأميركان في تلك المرحلة من الأهمية القصوى لوجودهم في المنطقة إلى جانب الصين والاتحاد السوفياتي، ومن خطورة غيابهم عن بقعة مزدحمة بالخصوم والمنافسين والفرص الاقتصادية الواعدة، وهو ما كانوا عملوا حسابه منذ عقدوا في أوائل الخمسينيات تحالفا مع دولة باكستان الوليدة حينها، والتي تلقت من واشنطن مساعدات اقتصادية مهمة -لترميم جراح الانفصال عن الهند- مقابل هذا التحالف.

لم يكن ثمة ما ينغص على الأميركيين انتصارهم في الحرب الأفغانية التي شُنَّت نيابة عنهم، إلا ما أبدته باكستان من محاولات الاستفادة من الحرب بعد أن دفعت ثمنا كبيرا لمشاركتها غير المباشرة فيها، بما مثلته مناطقها الحدودية من عمق إستراتيجي لأعمال المجاهدين وملجأ للملايين من ضحايا الحرب.

وفي هذا الإطار سعى الرئيس الباكستاني الأسبق الجنرال محمد ضياء الحق خلال الثمانينيات إلى توظيف أجواء الحرب في دعم جيشه وتطويره، والاستمرار في مشروع بلاده النووي، والحصول على قسط من المساعدات الاقتصادية التي تُقدَّم لمجمل العمليات الحربية ضد الروس.

وقد عوقب الرجل على تطلعاته هذه بمقتله عام 1988 في حادث طائرة، تشير أصابع الاتهام بتنفيذه إلى الأميركيين وحلفائهم. وبذهاب ضياء الحق وعودة باكستان إلى النظام الوزاري والتنافس الحزبي، بدا أن الأمور تسير إلى الأفضل بالنسبة للأميركيين، وأن إسلام آباد صارت أكثر استئناسا من ذي قبل.

إلا أن الصراع بين المجاهدين السابقين في أفغانستان عقب سقوط كابل عام 1992، والتقدم الكبير في البرنامج النووي الباكستاني؛ أديا إلى قلق جديد وكبير للأميركيين.

سعت رئيسة الوزراء الباكستانية الراحلة بينظير بوتو إلى تسكين مخاوف الأميركيين والتأثير في مشروع بلادها النووي، إلا أن المشروع برمته لم يكن تحت سيطرة السياسيين، بل كان –وظل إلى النهاية– مشروعا عسكريا خالصا، حافظ به الجيش على مكانته الخاصة في البلاد بما يمثله من قوة حماية لها من عداوة الجارة النووية اللدود الهند.

ومن جهة ثانية؛ تعاونت بوتو مع واشنطن في تحقيق الاستقرار بأفغانستان؛ إذ كانت حمم الاضطرابات الناجمة عن الصراع الدموي القاسي بين مجموعات المجاهدين السابقين تضر بأمن باكستان ومصالح الولايات المتحدة معا، ومن هنا بزغ نجم حركة طالبان التي ظن الطرفان أنها ستكون لقمة سائغة لهما.

سيطرت طالبان على الأوضاع في أغلب أنحاء أفغانستان منتصف التسعينيات، لكن بدا أن الجار الباكستاني ستكون له أفضلية على الأميركيين في التأثير على حكومة كابل، التي نأت بنفسها عن الأميركيين بحكم طبيعتها الدينية المتشددة.

سبقت باكستان الولايات المتحدة في مساعي السيطرة على الحالة الأفغانية لحسابها الخاص، باستغلال القرب الجغرافي وتواضع الخبرة السياسية لدى رجال طالبان، ولم يكن هذا بالتأكيد في صالح واشنطن التي لن تتنازل برضاها عن وجود مواطئ أقدام ثابتة لها في المنطقة؛ خاصة بأفغانستان.

فرصة ومخاطرة

كانت واشنطن في هذه المرحلة تحاول تحقيق حضور متميز لها في أفغانستان بأي صورة؛ خاصة عبر ملفات تنظيم القاعدة ومكافحة الإرهاب، واتهام طالبان بانتهاك حقوق الإنسان ومعاداة التراث الثقافي الإنساني، وتضخيم كل هذا إعلاميا بصورة مبالغ فيها، فيما يبدو أنه كان انتظارا لفرصة للتدخل المباشر في أفغانستان.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 في مدينتيْ نيويورك وواشنطن لتتيح الفرصة أمام الأميركيين لغزو أفغانستان، التي لم تكن –بإيوائها من أشارت إليهم أصابع الاتهام الأميركية– تستحق الغزو العسكري الشرس الذي وقع في العام المذكور، لكنها الفرصة المتاحة للأميركيين للتمركز في المنطقة.

في هذه الأثناء؛ انحنت باكستان –بقيادة الجنرال المنقلب برويز مشرف– للعاصفة الأميركية القوية، ولم يكن في إمكانها أن تفعل إلا هذا؛ بسبب قوة العاصفة أولا، ولأن باكستان كانت حديثة عهد بانقلاب عسكري محتاج لتثبيت قدميه في الحكم. ولذا أعلن مشرف تماهيه تماما مع الحملة الأميركية على أفغانستان؛ حتى يغطي على مساعيه الحثيثة لتثبيت حكمه الثقيل.

عقب الحرب سيطرت القوات الدولية بقيادة أميركا على الأجزاء الرئيسية من أفغانستان، بعد قصف وتدمير مروِّع لم تكْفِ شجاعة مقاتلي طالبان لمنع نتائجه: احتلال أفغانستان مجددا، وظهرت باكستان –التي انطلق منها كثير من الطائرات الحربية حاملةً الدمار لأفغانستان– جزءا من هذا التحالف المدمر.

وبعد أن اتضحت الصورة؛ ظهرت معادلة جديدة أمام باكستان تتمثل في أن الولايات المتحدة تريد أن تصنع من أفغانستان الجديدة حليفا بديلا عنها، وهي مشكلة تبدو بالغة الخطورة –كما هو الحال الآن– حين يحكم أفغانستان نظام غير منسجم مع إسلام آباد، ويفضل الاقتراب من الهند على الاقتراب منها؛ فبهذا تصبح باكستان بين فكيْ كماشة خطرين.

إن الاستقرار الأفغاني –بصورته السابقة– هو صناعة تسعى إليها الولايات المتحدة ويمثل خطورة على باكستان، وتعاون باكستان في الوقت نفسه شرط في تحققه، ومن هنا بدا أن الأوضاع تتحرك في دائرة مفرغة، ولا يُعقَل أن تطالَب باكستان بأن تشارك في الإضرار بمصالحها.

إذن هو الصراع على أفغانستان يدفع بالعلاقات الأميركية الباكستانية إلى أزمات لا تنتهي، وتحاول إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب الضغط –بكل وسائلها– على إسلام آباد لكي تدع واشنطن ترسم الخريطة الأفغانية كما يحلو لها.

وإذا أخذنا في الاعتبار الأيادي الأخرى التي تتدخل في الحالة الأفغانية لصالح حركة طالبان؛ فسنجد لروسيا والصين وإيران أسهما مهمة في هذا، وهو ما قد يفيد بأن الولايات المتحدة لا تريد مجرد تحييد باكستان تجاه أوضاع أفغانستان.

بل إن واشنطن تسعى إلى إشراك إسلام آباد في خنق الحركات المعارضة للنظام الأفغاني المدعوم أميركيا، وهو أمر يمثل –كما سبق قوله– مخاطر على باكستان نفسها، حين تخلو كراسي السلطة في كابل من موالين –أو أصدقاء على الأقل– لإسلام آباد.

الغرب إلى إنهاء فكرة العالم العربي

نجيب جورج عوض العربي الجديد 5\3\2018

في العقدين الأولين من القرن العشرين، ومع سقوط الإمبراطورية العثمانية، أوجدت بريطانيا وفرنسا مؤسسة جيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، أسمتها العالم العربي. انضمت لاحقاً الولايات المتحدة الأميركية إلى ملّاك تلك المؤسسة، وقام صنّاع القرار الثلاثة المذكورون بإدارتها عن طريق عملاء مختلفين في المنطقة (مدراء إقليميون أو دوليون) اختلفت هوياتهم عبر العقود في ضوء متغيرات سياسية – اقتصادية استراتيجية عديدة، مرت بها المنطقة في القرن المنصرم. المدير الوحيد للملفات الذي لم يتغير، ولم تهتز ثقة الملّاك الثلاثة بها عبر القرن وحتى الآن كانت إسرائيل. واليوم، ونحن على أعقاب نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، تشير المتغيرات الكارثية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط منذ بداية "الربيع العربي" بأنّ ملّاك المؤسسة المذكورة قد اتخذوا قراراً استراتيجياً بإنهاء فكرة "العالم العربي" والاستعاضة عنها بمخيال جديد، يعيد تأسيس بنية المؤسسة وأقسامها (كل دولة من العالم العربي) على معطيات تعريفية وماهيوية جديدة (فدراليات قوامها طائفي وعرقي وديني، وليس قوميا أو ثقافيا أو سياسيا، كما فعلت في القرن العشرين) ومن ثم تسليم مسؤولية إدارة تلك الأقسام الجديدة لمدراء جدد يتناسبون، بإمكاناتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم مع معطيات القرن الجديد وظروفه ومخيالاته.

وصلت فكرة "عالم عربي" جديا اليوم إلى خواتيمها التفكيكية. لم يعد هناك في الحقيقة كيان واحد كهذا اليوم (سيناقش باحثون جديون كثيرون بأن هذا الكيان لم يكن موجوداً يوماً في الواقع). لم تزل فقط فكرة "العروبة"، بل زالت معها مشكّلات تلك الفكرة على الأرض. عاد المشرق "شرقاً أدنى" في أدبيات الباحثين الغربين المعاصرين، لا بل يفضل بعضهم الحديث عن مشرق إسلامي (في فهمٍ لمصطلح "إسلامي" لا يمكن أن يقبله أي مسلم، لأنه يحمل دلالات دونية وتحقيرية ووصائية وتمييزية وأبوية في الحقيقة). ما عاد ما يدعى "عالم عربي" موجوداً في العقول الغربية التي تمد مطبخ صناعة قرار ملّاك المؤسسة المشرقية بتحليلاتٍ وقراءاتٍ تنظيريةٍ، يبنون على أساسها قراراتهم الجيواستراتيجية.

ما البديل البنيوي الذي قرر الملّاك الثلاثة اتباعه في إعادة هيكلة أقسام المؤسسة المذكورة؟ الجواب مدار بحث، بل وكباش عميق ومعقد بين الملّاك. تمت تجربة اقتراح أن يُعاد تشكيل أقسام المؤسسة على قاعدة دينية من خلال استبدال "عالم عربي" بفكرة "عالم إسلامي". أنتج هذا عملية دفع الإسلامويين في العالم

العربي (من دول إسلاموية ومن الإخوان المسلمين وتفرعاتهم المختلفة) لركوب الثورات العربية الحالمة بالحريات والديمقراطية والعولمة والحداثة وللوصاية على الربيع العربي، ومن ثم الوصول على أكتافه إلى سدة السلطة والبدء بإدارة المؤسسة، وتحويلها إلى "عالم إسلامي". فشلت التجربة لأسبابٍ معروفة.

اليوم، هناك محاولة لتجربة جديدة تستبدل فكرة "عالم عربي" بفكرة "عالم متوسطي" (من بحر متوسط) مشرقي، وتعمل على تقسيم إدارت المؤسسة وأقسامها بين أكثر من مدير ومن عميل، إما من قلب المنطقة، أو من دول إقليمية ومتوسطية معنية بالمنطقة، مع الاحتفاظ بالدور الإسرائيلي مديرا تنفيذيا مشرفا على المدراء المعنيين بملفات الأقسام المختلفة. هناك ميلٌ، عند ملاَّك المؤسسة المشرقية العربية (كما بدا لنا منذ أيام إدارة الرئيس الأميركي السابق، بارك أوباما، ويبدو أن السياسة نفسها مستمرة) لتسليم مسألة إدارة أكثر من قسم في المؤسسة للعميل الإيراني. تفيد كل المعطيات بأنَّ الملاَّك سلموا إيران إدارة ملفات العراق ولبنان بشكل مباشر وصريح. سنشهد الإعلان الرسمي عن هذا التوكيل، في أعقاب انتهاء الانتخابات البرلمانية في العراق ولبنان ربيع العام الحالي. كما أنَّ ملف إدارة كل من سورية والأردن وفلسطين ومصر قد أعطيت للروسي والإسرائيلي. أما الشمال الأفريقي العربي فقد تم تسليم ملفه للأوروبيين، في حين أنَّ الخليج سيُعطى للسعودي، كي يدير ملفه مع قرب عودة اليمن إلى الحضن السعودي بإذعان إيراني، بعد أن أذعنت السعودية أيضاً لدور إيراني متعاظم في لبنان. أما التركي فهو يصارع، لكي يقنع الملاَّك بأنه مؤهل لإدارة قسم ما من أقسام المؤسسة، بعد أن تم انتزاع كل الملفات من يديه، وإلهائه بهاجس النجاة.

في الصورة الاستراتيجية الكبرى، وبصرف النظر عن المماحكات الهوائية التي نسمع عنها في الإعلام، ما نشهده هو حتماً رمي فكرة "عالم عربي"، والبدء بإعادة خلق المنطقة وفق فلسفة ما بعد حداثوية نسبوية، ومتشظية. التحدي المميت في هذه السيرورة يواجه، في العمق، أهل المنطقة المذكورة، ويهز وعيهم الذاتي حتى النخاع. ما عاد سؤال الهوية والكينونة يمكن الإجابة عليه على قواعد التفكير نفسها التي قدمت للعربي أجوبة في القرن العشرين. اليوم، ملاَّك المشرق العربي لا يمنحون أهل المنطقة رفاهية الوقت، كي يستوعبوا، وفق ظروفهم، ما يحصل لهم وحولهم. لا مجال لأهل المنطقة للتداعي التدريجي نحو عالمهم الجديد، إذ يتم إيجاده على جثثهم وكتابة بنوده وقوانينه وشروطه بدمائهم ودموعهم.

أي عالم سينتج عن هذه التجربة؟ لا أحد يعلم. الفادح أنه لا أحد من صناع الأفكار والقرار يعتقد أنَّ الحرية والديمقراطية والحداثة والعلمانية والعدالة والكرامة يمكن أن تكون خياراً حقيقياً بديلاً لإعادة تشكيل هذا الجزء من العالم. المطلوب هو محو كل ما يمت بصلة لفكرة "عالم عربي" من جغرافيا وكيانات وجماعات وإيديولوجيات وهويات، بل وبشر، من الوجود.

تم بحمد الله